

برئاسة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر اللجنة العامة تقف أمام استمرار الاعتداءات الهمجية على مؤسسات الدولة من قبل مليشيات المشترك



وترجمة ما تتحملة من مهام عاجلة في كافة المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.. وعلى وجه الخصوص توفير الاحتياجات الماسة للمواطنين وحل كافة المشكلات والمعضلات والحيولة دون تفاقمها.

ودعا الاجتماع كافة الأخوة المواطنين إلى التمسك بروح الأمل وعدم التأثر بأعمال الفوضى الهمجية التي فشلت في اضعاف بنية الدولة والإضرار بمؤسساتها ومرافقها المركزية والمحلية، والتي سببها بالفشل الذريع مع افتضاح هذه السلوكيات العدائية تجاه الوطن والشعب وأمام الرأي العام الداخلي والعربي والعالم.

وقد ناقش الاجتماع المهام التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام في المرحلة المقبلة والرقى بأدائه وتحديد مسارات العمل الحزبي المستقبلية واتخذ ازاءها القرارات المناسبة.

أعمال الفوضى على بعض مؤسسات الدولة سببها بالفشل

عدم إزالة المتاريس وإخلاء العاصمة من المسلحين ستوصل المبادرة إلى طريق مسدود

وعبر الاجتماع عن تمسكه الشديد الذي لا رجعة عنه في تنفيذ كل ماتضمنته المبادرة والآلية التي يتعين الالتزام بها من قبل الجميع دون مراوغة أو التفاف أو محاولة للتعطيل في الصدور التي تحمل التسامح وتتمسك بإرادة الخير والأمن والاستقرار.. وتحقيق السلام والسكينة العامة داخل المجتمع. وأكد الاجتماع على التعاون الكامل مع حكومة الوفاق الوطني ودعمها في تحمل مسؤولياتها

وخطة اللجنة العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار والوصول بها إلى طريق مسدود من خلال عدم الالتزام بإزالة المتاريس والنقاط وإخلاء العاصمة من القوة العسكرية والعناصر المسلحة فضلا عن الاعتداءات على مقرات المؤتمر الشعبي العام كما حدث في بعض دوائر محافظة تعز والدائرة ١٢ في أمانة العاصمة من قبل عناصر عدوانية خارجة عن النظام والقانون.

رأس فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام اجتماعاً للجنة العامة والهيئة الوزارية الاثنين جرى فيه مناقشة عدد من القضايا المدرجة في جدول الأعمال والوقوف أمام المستجدات على الساحة الوطنية وخاصة مايتعلق بالالتزام بتنفيذ المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزممة كمنظومة متكاملة لاتقبل التجزئة أو الانتقائية أو المماثلة. ووقف الاجتماع أمام الاعتداءات المتعاقبة على مؤسسات الدولة والممارسات الاستفزازية بهدف خلق الفوضى الهمجية وتعطيل الأعمال والإضرار بالمصلحة العامة ومصالح المواطنين في عملية مكشوفة وبخطة فوضوية تستهدف في جوهرها ضرب الأركان الأساسية التي تقوم عليها مرحلة الوفاق الوطني وعرقله الخطوات المطلوبة عاجلاً لمواصلة السير قدماً في تنفيذ مضامين المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزممة وافشال أعمال

في مهرجان حاشد بالعاصمة

الزوكا: المشترك يقود انقلاباً على المبادرة



على الأشقاء والأصدقاء انقاذ المبادرة من أعمال التصعيد

يضطلعوا بدورهم من خلال اتخاذ الموقف الرادعة والصارمة ضد أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم لوقف الأعمال الاستفزازية والتخريبية وكل الأعمال المعرقله لتنفيذ بنود المبادرة.

كما طالب أيضاً اللجنة العسكرية بسرعة انجاز مهامها في إزالة المتاريس والحواجز والمسلحين، وإعادة الحياة إلى طبيعتها. ودعا الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه أمن واستقرار الوطن وكل قضايا ومتطلبات المواطنين وأن تكون حكومة للشعب لا حكومة تنفيذ أجندات الأحزاب والمصالح الأنانية للقوى الانتهازية التي لا تفقه من الوطن سوى تحقيق مكاسب شخصية وفئوية.

وحذر عارف الزوكا عضو اللجنة العامة للمؤتمر أحزاب المشترك من غيبة التمدادي في الأعمال الاستفزازية، مطالباً في الوقت نفسه بحماسة من خططوا ودبروا للمسيرة غير القانونية القادمة من تعز. من جانبه أكد محمد شذان - رئيس المجلس الأعلى للشباب الثوري المستقل- أن حرص المؤتمر الشعبي العام وحلفائه على إنجاز المبادرة دفع بعض مراكز القوى المعارضة لتبني استراتيجية إعاقته تنفيذ المبادرة. وقال: إن خطاب المشترك الإعلامي والسياسي يؤكد أن لديهم نية لإسقاط المبادرة الخليجية. مؤكداً أنه إذا لم يتم التعامل مع تلك الأحزاب بمسؤولية من قبل الأشقاء والأصدقاء فإنهم قد يتمكنوا من إفشال التسوية السياسية وهذا يعني دخول اليمن في حرب أهلية.



على الحكومة تحمل مسؤوليتها الوطنية ورفض أجندة القوى الانتهازية

شذان: حرص المؤتمر على تنفيذ المبادرة دفع المشترك لإعاقتها

تضع اليوم رجلاً في السلطة، وأخرى في الشارع وتدفع بعناصرها باتجاهات تصعيدية في كافة الجوانب.

معتبراً هذه الأساليب انقلاباً على المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، وطريقاً سيقود إلى صراعات لن يحمد عقباها.

وطالب الزوكا الأشقاء والأصدقاء الراعين للمبادرة بأن

جدد الأستاذ عارف عوض الزوكا عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام رئيس دائرة الشباب والطلاب التأكيد على تمسك المؤتمر وحلفائه بالمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ورفضه القاطع لكل المحاولات الانقلابية التي تقوم بها أحزاب المشترك من خلال التصعيد والأعمال الاستفزازية والاعتداء على قوات الجيش والأمن.

وأضاف: ففي الوقت الذي فيه نتالم على كل قطرة دم تسال نجهدم يرقصون ويفرحون ويذبحون في ساحاتهم لأعمالهم الإجرامية كما حصل بعد تفجير جامع دار الرئاسة.

مشيراً إلى أن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه قدموا المبادرات تلو المبادرات كان آخرها عندما أعلن بعد التوقيع على المبادرة واليتها وقف المسيرات والمظاهرات المؤيدة كحسب نية لتهيئة الأجواء لتنفيذ المبادرة وتأسيس مرحلة الشراكة الوطنية المسؤولة للحفاظ على الوطن ووحده ومكاسبه العظيمة.. غير أن ذلك قوبل من قبل المشترك وشركائه بمزيد من التصعيد ومزيد من الاستفزاز ومزيد من أعمال العنف والتخريب أخرجها المسيرات الاستفزازية وغير الشرعية من تعز إلى صنعاء.

وسخر الأستاذ عارف الزوكا من الأفعال التي تقوم بها تلك الأحزاب، وقال: ما بيعث على السخرية أن أحزاب المشترك أصبحت شريكا في حكومة الوفاق إلا أنها

المؤتمر يطالب بإغلاق معتقلات الإصلاح بالجامعة

دان مصدر في المؤتمر الشعبي العام كل أشكال الممارسات الخارجة عن النظام والقانون والانتهاكات للحقوق والحريات التي ترتكبها عناصر حزب الإصلاح ومليشيات الفرقة المنشقة بحق المعتصمين في ساحة جامعة صنعاء منذ عشرة أشهر، ومنها ما كشفته تقارير حقوقية نشرت مؤخرا حول عمليات احتجاز واعتقال وتعذيب ومصادرة للحريات وتشكيل هيئات للضبط والتحقيق وتشديد للمعتقلات والسجون خارج إطار القانون.

وقال المصدر: إن هذه الممارسات تعد خرقاً للالتزامات التي أقرتها المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزممة والتي شدد عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ الذي يحث مختلف الأطراف على تحمل مسؤولياتهم تجاه حقوق الإنسان، فإنها تأتي لتكشف الوجه الحقيقي لبعض القوى التي تزيد إعلامياً بالحديث عن النظام والقانون والدولة المدنية والحقوق والحريات لكنها سرعان ما تكشف عن وجهها القبيح وتقدم نموذجاً العملي ورؤيتها للدولة المدنية والتي تقدمه بكل وضوح في مساحة كيلو متر (ساحة

الاعتصام) والذي يقبع تحت سيطرتها منذ قرابة العام. ودعا المصدر وزراء الداخلية والعدل وحقوق الإنسان بحكومة الوفاق تحمل مسؤولياتهم واتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية الكفيلة بوقف هذه الممارسات والتحقيق العاجل فيما ورد في تلك التقارير الحقوقية الموثقة بالصوت والصورة من انتهاكات مطالباً بسرعة إطلاق المعتقلين وإغلاق السجون غير القانونية وضبط المسؤولين عنها ومن يقف خلفهم وتقديمهم للعدالة.. والعمل السريع على رفع المليشيات المسلحة والتشكيلات العسكرية خارج «ساحة الاعتصام» إنفاذاً لسلطة القانون وتنفيذاً للبنود التي أقرتها المبادرة الخليجية.

واختتم المصدر تصريحه بالقول: إن المؤتمر الشعبي العام سيدافع بكل قوة عن حقوق الإنسان.. ولن يسمح للقوى الظلامية النيل من هذه المكتسبات وإعادة البلد للوراء. كما سيدافع عن المكتسبات الوطنية التي تحققت في الأعوام الماضية بفعل تضحيات شعبنا اليمني وفي مقدمتها الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وصيانة حقوق الإنسان..